**مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بمناسبة اليوم العالمي للإحصاء**

**والمحدد للقيم والمعايير الملزمة للمندوبية السامية للتخطيط**

(...)

**استقلالية المندوبية السامية للتخطيط**

"... بل إن ما يضطلع به الإحصاء اليوم من مهام يجعل منه خدمة عمومية حقيقية اتخذت بحكم عولمة الاقتصاد والقيم أبعادا دولية. ومن ثم يقتضي الحرص على دقة مفاهيمه وشفافية مناهجه والتوزيع الأوسع لنتائج أعماله مع الالتزام باحترام المعايير والمناهج المعتمدة من طرف المنظمات الجهوية والدولية المختصة. ولن يتأتى ذلك إلا بتوفر كل بلد على هيأة من الإحصائيين من مستوى رفيع من التكوين العلمي والتقني يتمتعون باستقلالية فعلية في ممارساتهم المهنية. وهو الأمر الذي، **بقدر ما يتطلب الابتعاد عن أي تأثير سواء كان من مصدر للتمويل أو من أي نزعة إيديلوجية أو موقف أو توجه سياسي لإعطاء صورة ومعطيات موضوعية عن الظرفية أو الاستراتيجية موضوع أعمالهم**."

"... فإن المغرب يعتز بما عرفه نظامه المؤسسي لإنتاج المعلومة الإحصائية من تقدم هام، بفضل الجهود الدؤوبة التي ما فتئت الدولة المغربية تبذلها في مجال تكوين وتأهيل موارده البشرية وتطوير آلياته المؤسسية وضمان استقلاليته. ويندرج في هذا الإطار ما قمنا به من وضع قطاع الإحصاء **تحت إدارة مندوبية سامية تتمتع بنظام قائم الذات خاضعة للمعايير العلمية والتقنية المعتمدة دوليا بعيدا عن انعكاسات الظرفيات السياسية وتقلباتها ، هدفنا ضمان شروط مصداقية الإحصاء في كل دراسة أو تحليل أو تقييم في جميع الميادين**."

(...)

**تحديد دور المندوبية للحفاظ على مصداقيتها الوطنية والدولية**

"إن التنويه الذي تحظى به بلادنا من لدن شركائنا الدوليين، بخصوص التقدم الملحوظ الذي عرفه نظامنا المؤسسي لإنتاج المعلومة الإحصائية وتقدير لجودة أطره من خريجي المدارس العليا في الداخل والخارج لاينبغي أن يكون مدعاة للارتياح الذاتي، وإنما يجب أيضا أن يشكل حافزا على المزيد من المثابرة والاجتهاد لتعزيز هذه المكاسب من خلال اعتماد الإحصاء منهجا ومرجعا في اتخاذ القرار. وهو ما يقتضي احترام متطلبات المصداقية والانتظام عند وضع المحاسبة الوطنية وصياغة المؤشرات السوسيو اقتصادية بكل موضوعية، ولهذه الغاية ندعو جميع الإدارات والمقاولات والمنظمات المهنية، وجمعيات المجتمع المدني في كل القطاعات، لتكثيف التنسيق والتعاون مع الهيئات الرسمية للإحصاء، وجعله تعاونا مؤسسيا ومد الإحصاء المؤسسي بجميع المعطيات المالية والاقتصادية والاجتماعية ، التي تمتلكها مختلف المصادر العمومية والخاصة."

**خريطة الطريق للبحوث الاقتصادية والاجتماعية للمندوبية السامية للتخطيط**

"وفي هذا الصدد ندعو الحكومة للقيام بإعداد إطار قانوني يتعلق بالإحصاءات والبحوث والدراسات الإحصائية، مع ما يقتضيه من تدابير تشريعية وتنظيمية تهم المجلس الوطني للمعلومة الإحصائية، وإحداث وتحيين دليل المقاولات وفروعها ونظام تعريفها، وذلك من أجل استكمال المقومات القانونية والمؤسساتية للنظام المغربي للإحصاء. ويجدر التذكير بأن بلادنا قد اندمجت في مسلسل مطابقة حساباتها الوطنية مع المعايير التي يقتضيها النظام الوطني للإحصاء للأمم المتحدة، حيث ستقبل في الخمس سنوات المقبلة على إجراء الإحصاء العام السادس للسكان والسكنى، والإحصاء العام الثالث للفلاحة وإنجاز برنامجها الخماسي للبحوث الدورية لدى المقاولات والأسر، التي تستهدف تحيين المعطيات حول البنيات الاقتصادية والاجتماعية وظروف معيشة المواطنين."

"إن إنجاز هذا البرنامج في الآماد المطلوبة ، وعلى أساس إطار للتمويل متعدد السنوات لمن شأنه أن يساهم في تقدير أدق التطورات التي تعرفها بلادنا، وتوفير المؤشرات الموضوعية والمحينة الضرورية لتقييم أشواط التقدم، الذي نحن عازمون على توفيره لشعبنا الأبي في ميادين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية."

**ضرورة نشر الثقافة الاقتصادية وسط الرأي العام من أجل تقييم السياسات العمومية**

"... وفي هذا السياق نهيب بالإحصائيين لمضاعفة الجهود للإسهام بدورهم في نشر الثقافة الاقتصادية وسط الرأي العام، خدمة للتملك الجماعي للمعطيات الموضوعية للواقع الوطني، والإحاطة الدقيقة والشاملة لرعايانا الأوفياء بمرامي السياسات العمومية باعتبارها رافعة لنموذجنا الديمقراطي والتنموي الهادف لتحقيق تقدم وازدهار بلدنا".

(...)